الصباح AL-SABAH

طالب بإعادة ركن «المزارع» في الجمعيات التعاونية

منصور الخرينج: الدعم على المستلزمات الزراعية .. أفضل من «النقدي»

المزارع منصور الخرينج يؤكد على أهمية تعزيز الأمن الغذائي

الخرينج مع ابنه في حقل الملفوف الأخضر بمزرعته في العبدلي

ومع أولاده وأولاد إخوته في العبدلي

طالب المزارع منصور متعب بنيه الخرينج من العبدلي بالحد من المستورد وقت ذروة إنتاجنا الزراعي وإعادة ركن المزارع في كل جمعية تعاونية استهلاكية في طول البلاد وعرضها.. مؤكداً أهمية إيجاد منافذ تسويقية مرموقة للمنتج المحلي في كل منطقة سكنية يديرها المزارعون بأنفسهم إدارة عملية خالصة.

ووصف المزارع منصور الخرينج المزرعة النموذجية بأنها ثنائية الخدمات بمعنى أنها مهتمة بزراعة النباتات المتنوعة حقلياً ومحمياً وأنها مهتمة بذات الوقت بتربية المواشي وخاصة الأغنام فمن بقايا النباتات تأكل الحيوانات ومن بقايا الحيوانات تسمد التربة الزراعة ، فتجود أفضل وأكثر.

وأفاد بأن مشكلة مزارعي العبدلي بوجه عام مشكلة تسويقية أكثر منها مشكلة إنتاجية ، ومن فرط مشكلة التسويق وتفاقهما بدأ العديد من مزارعي العبدلي يفكرون بل ينفذون أفكارهم الخاصة في تسويق منتجاتهم الزراعية عبر بسطات أو منافذ تسويقية خاصة أمام مزارعهم أو على أجزاء من مزارعهم وهذا جيد لكنه لا يحل مشكلة تسويق المنتج المحلي المتزايد حلاً جذرياً.

وقال أن الحل الجذري كما أرى يتمثل في إيجاد منفذ تسويقي مرموق في كل منطقة سكنية، على أن تقوم الجهات المعنية بذات الوقت بالحد من المستورد المماثل للمنتج الوطني وقت ذروة إنتاجنا من هذا الصنف أو ذاك..

وبيّن المزارع منصور الخرينج بأنه مع الدعم الحكومي المتمثل في توفير الخدمات الزراعية والإرشادات الزراعية والمستلزمات والمواد الزراعية.. بدلاً من الدعم الحكومي النقدي على المنتج المبيع عبر منفذي الصليبية والعارضية، فمن شأن الدعم المنشود تطوير الزراعة وتوفير المنتجات ذات النخب الأول للمستهلك..

وقال: كما أرى هيئة الزراعة أدارت ظهرها للمزارع المنتج تماماً في السنوات الأخيرة.. وتركته وحيداً وسط الصحراء يواجه مصيره، فنحن الآن تفتقد خدمات هيئة الزراعة وإرشاداتها وحتى حملات الرش ضد الآفات والأمراض الخاصة بالنبات والتربة وحراثة الأرض .. فإلى متى وإلى أين؟!

وقال:هاهي سوسة النخيل الحمراء تفتك بثروتنا النخيلية من دون أن تحرك هيئة الزراعة متحركا لديها أو ساكنا.

وختم منصور الخرينج حديثه الصحفي بالإشادة بالمزارع الكويتي الذي صار ينتج أكثر من عشرين صنفاً زرعها على نطاق تجاري معظم شهور السنة بل ويزرع الصنف الزراعي مرتين في السنة الواحدة مثل البطاطا والطماطم وثلاث مرات كالخيار،مبيناً بأن المزارع الكويتي تفوق على الجهة بل الجهات المعنية بأمر الزراعة والإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية فالمزارع الكويتي بطموحه الكبير وإيمانه بنفسه وحبه لبلاده واهتمامه بالصالح العام كان وما يزال صاحب المبادرات الجريئة والفريدة والنادرة في الزراعة والإنتاج بيد أن هذا يكلفه الكثير من الوقت والجهد والمال.. فهل سيقدر على الاستمرار

تتمات

محمد الصباح

في قصر السيف أمس، بهدف تحديد الأولويات ومحاور برنامج عمل الحكومة وفق برنامج زمني، في ضوء مضامين النطق السامي لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وكلمتي سمو رئيس مجلس الوزراء، والتي ألقى إحداهما الأسبوع الماضي بعد أداء الحكومة لليمين الدستورية أمام حضرة سمو أمير البلاد، والأخرى خلال الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، والتي أكدت على احترام الدستور والقانون وإرساء دولة المؤسسات.

وأشار إلى إشادة سمو الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، بحرص وجهود الوزراء والقائمين على إعداد البرنامج، مؤكدا حرص سموه على ضرورة التعاون والتنسيق البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لتحقيق الأهداف والغايات الوطنية وآمال وتطلعات الوطن والمواطن، في ظل الرغبة الصادقة للعمل الإيجابي والتعاون البناء بين السلطتين.

«الناقلات» الكويتية

وكانت شركة الناقلات قد قررت إيقاف مرور ناقلاتها في البحر الأحمر مؤقتا، بسبب تطور الأحداث في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

وأوضحت أن قرار الإيقاف سيكون بشكل مؤقت وسيخضع للمراجعة الدورية المستمرة، لحين استقرار حال المنطقة،مع التزام مؤسسة البترول الكويتية التام بتنفيذ عقودها المبرمة مع الدول المختلفة، وذلك عبر ناقلات أجنبية.

وأكدت الشركة مراقبتها وتقييمها للوضع في مضيق باب المندب والبحر الأحمر بشكل يومي مؤكدة «تطبيقها التدابير والممارسات الاحترازية المتبعة عالميا في حماية وسلامة أسطولها».

أضافت الشركة أنها «تقوم بمساندة الشحنات الكويتية لأسواقها العالمية».

ومنذ شهرين، ينفّذ الحوثيون في اليمن هجمات على سفن تجارية في البحر الأحمر وبحر العرب يشتبهون بأنها مرتبطة بإسرائيل أو متّجهة إلى موانئها، بسبب التصعيد في غزة المستمر منذ السابع من أكتوبر.

ولمحاولة ردع الحوثيين وحماية الملاحة في المنطقة الإستراتيجية التي يمرّ عبرها 12 بالمئة من التجارة العالمية، شنّت القوّات الأميركيّة والبريطانيّة في 12 و22 يناير سلسلة ضربات على مواقع عسكرية تابعة لهم في اليمن.

ولكن الجيش الأميركي ينفّذ وحده بين الحين والآخر ضربات على صواريخ معدّة للإطلاق.

وعلى إثر الضربات الغربية، بدأ الحوثيون يستهدفون السفن الأميركية والبريطانية في المنطقة معتبرين أن مصالح البلدين أصبحت «أهدافا مشروعة».

وكانت قطر للطاقة قد أعلنت أن الهجمات في منطقة البحر الأحمر «قد تؤثّر» على جدولة شحنات الغاز الطبيعي المسال، على عكس الإنتاج الذي طمأنت أنه «مستمرّ دون انقطاع».

وقالت الشركة في بيان «بينما قد تؤثر التطورات في منطقة البحر الأحمر على جدولة بعض شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر لأنها قد تسلك طرقاً بديلة، إلا أنه يتم إدارة تسليمها مع عملائنا».

ودفعت الهجمات شركات شحن عدّة إلى تحويل مسار سفنها إلى رأس الرجاء الصالح، في أقصى جنوب إفريقيا الذي يطيل الرحلة بين آسيا وأوروبا لمدة أسبوع تقريباً، وهي طريق مكلفة.

وكانت وكالة «ستاندرد آند بورز» المالية قد كشفت إن صادرات الكويت من المنتجات النفطية المتجهة إلى أوروبا سجلت تراجعاً بقيمة 43% في النصف الأول من شهر يناير الجاري، وذلك عن المستويات المسجلة خلال شهر ديسمبر الماضي.

وقالت وكالة «ستاندرد آند بورز» المالية أن المخاطر الأمنية التي تواجه السفن والناقلات التجارية في منطقة البحر الأحمر جراء هجمات الحوثيين على السفن بجانب الغارات الأمريكية والبريطانية على مواقع الحوثي في اليمن. وضعت ضغوطاً متزايدة على أصحاب السفن لتجنب المرور هناك.

واضطرت بعض السفن إلى تغيير مسارها لتجنب قناة السويس، مما أدى إلى تأخير وصولها إلى وجهاتها. وبالتالي انخفاض صادرات الكويت من النفط الخام. علماً بأن القارة الأوروبية تحصل على نحو ثلث وارداتها من الديزل من الشرق الأوسط.

وتعد الكويت من أكبر منتجي النفط في العالم، بينما تصدر نحو 3.5 مليون برميل يوميًا من النفط الخام. مشيرة إلى إن شحنات الكويت من المنتجات النفطية إلى المنطقة تراجعت إلى 28 ألفاً. بينما كانت بلغت 147 ألفاً في وقت سابق.

وبلغ متوسط صادرات النفط الخام الكويتي 2.7 مليون برميل يوميًا في عام 2023. بزيادة قدرها 12.6٪ عن عام 2022. بينما بلغت صادرات النفط الخام الكويتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1.07 مليون برميل يوميًا في عام 2023. بزيادة قدرها 15.2٪ عن عام 2022.

في حين بلغت صادرات النفط الخام الكويتي إلى الصين 1.02 مليون برميل يوميًا في عام 2023. بزيادة قدرها 13.2٪ عن عام 2022. كما بلغت صادرات النفط الخام الكويتي إلى الهند 910 آلاف برميل يوميًا في عام 2023. بزيادة قدرها 10.4٪ عن عام 2022. فيما بلغت صادرات النفط الخام الكويتي إلى اليابان 790 ألف برميل يوميًا في عام 2023. بزيادة قدرها 9.9٪ عن عام 2022.

ويتوقع مراقبون أن تعود صادرات الكويت من المنتجات النفطية إلى مستوياتها الطبيعية في شهر مارس 2024. حال إنتهاء أزمة البحر الأحمر بحلول منتصف فبراير المقبل.

يذكر أن مطلع الأسبوع الماضي، حولت ست ناقلات نفط جديدة على الأقل مسارها بعيدا عن جنوب البحر الأحمر. وأوضحت رابطة ناقلات النفط «إنترتانكو» أن القوات البحرية المشتركة بقيادة الولايات المتحدة في البحرين طلبت، من جميع السفن تجنب مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر لعدة أيام في أعقاب الضربات الأميركية.

السند: الوضع

الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تركي المطيري، بأن «التعزية ليست لها كيفية معينة يجب الالتزام بها، فالتعزية تحصل بأي طريقة تتحقق بها تسلية المصاب ومواساته، والمصافحة عند التعزية مشروعة، وأما السلام فالأصل فيه أن يكون باللفظ، ويكره السلام بإشارة اليد من دون تلفظ لمن لا عذر له، وإلا فهو مشروع».

واستنادا إلى هذه الفتوى، تركت إدارة شؤون الجنائز الخيار أمام ذوي المتوفى أو المعزين في المقابر، لتلقي وتقديم واجب العزاء بالمصافحة، أو بالسلام اللفظي من بعيد.

المشعان: تذليل

الكويت تستحق منا جميعا العمل بروح الفريق الواحد، وتعاون جميع الجهات والعمل كجهة واحدة، من أجل النهوض بالمشاريع والخدمات التي من شأنها أن تنهض برفعة ومكانة الكويت في شتى المجالات.

من جهة أخرى، قدم قياديو وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق لوزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان، عرضاً مرئياً في شأن الإجراءات المتبعة لموسم الأمطار.

واستمعت المشعان الى شرح من قبل وكيل قطاع هندسة الصيانة بالتكليف المهندس أسعد السرحان، حول تلك الإجراءات والاستعدادات المتبعة لقطاع هندسة الصيانة في وزارة الاشغال العامة، وكذلك من قبل مدير الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالتكليف خالد العصيمي، وذلك في غرفة العمليات التابعة لها.

نائب وزير الخارجية

جرت خلاله مناقشة آخر المستجدات والتطورات، على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأكد الجابر خلال اللقاء، دعم دولة الكويت المستمر لجهود الأمم المتحدة في مساعيها النيرة في مختلف مناطق العالم، مشددا على التزام الكويت أيضا بالمقاصد والمبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل أساسا صلبا للعمل الدولي متعدد الأطراف.

عبد الله المضف

خسائر للمال العام.

وأوضح المضف ان الشركة تأسست منذ عشر سنوات وتملك هيئة الاستثمار فيها نسبة 19 في المئة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية 5 في المئة، إضافة الى اكتتاب عام للمواطنين بنسبة 50 في المئة، فيما يملك المستثمر الاستراتيجي 26 في المئة «.

وأشار الى أن الهدف من إنشاء الشركة لم يتحقق بتخفيف العبء عن مستشفيات الدولة وتوفير الأدوية وتحقيق إيراد مالي للدولة كجانب استثماري.

وذكر المضف انه وجه اسئلة بهذا الخصوص وطلب إعادة تكليف ديوان المحاسبة والذي قدم في المجلس المبطل بمراقبة ومتابعة هذه الشركة المتعطلة منذ 10 سنوات.

واكد انه بعد وصول تقرير ديوان المحاسبة اتضح وجود عدد كبير من المخالفات التي لا يمكن تجاوزها، منوها الى إن ديوان المحاسبة أكد على أحقية الرقابة.

وذكر المضف أن» تقرير ديوان المحاسبة رصد عمولات يأخذها الشريك الاستراتيجي من خلال بعض العقود المبرمة مع الشركة التي تملك الدولة النسبة الأكبر فيها».

وبين أن هذه الشركة لم تتم مراقبتها او فحصها منذ 10 سنوات وهذا الأمر غير قانوني لاعتقادهم أن الدولة فقط تملك 24 في المئة وهذا الامر غير صحيح لان الدولة اكتتبت عن المواطنين، مضيفا» بالتالي ملكية الدولة 74 في المئة».

وأوضح ان « دراسة الجدوى لهذه الشركة تشير الى تخفيف ميزانية وزارة الصحة في العشر سنوات الأولى بقيمة 5.9 مليار دينار وهذا ايضا لم يتحقق».

وبين ان « هناك شبهات وتعاقد من قبل المستثمر مع شركات يملك وكالتها ووكيلها المحلي شركات تابعة للمستثمر الاستراتيجي بالمخالفة لقانوني تعارض المصالح وقانون الشركات».

وأشار الى أن من أوجه الخلل صرف رواتب بقيمة 670 ألف دينار شهريا رغم تعطل الشركة منذ 10 سنوات، والتعاقد مع شركات أخرى لبناء المستشفيات والمعدات الطبية بدون مدخول ربحي للدولة مع انها تصرف من المال العام.

وقال المضف ان أبناء الشعب الكويتي لم يستشعروا جدوى الشركة في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية أوتوفر الأدوية.

وتساءل المضف عن دور الدولة في الرقابة على أموال الشعب أمام كل هذه التجاوزات المالية والادارية في شركة تصل نسبة المساهمة فيها إلى 74 في المئة .

وقال المضف ان» الدليل على صحة اجراءاتنا بطلب تكليف ديوان المحاسبة بالرقابة على الشركة انه استجاب وحقق وأصدر التقرير».

«الأمانة العامة»

أي طلب من النائب العام برفع الحصانة النيابية، عن أي عضو من أعضاء مجلس، الأمة فإن الأمانة تتبع النصوص الواردة في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأوضحت أنه في حال ورود طلب رفع الحصانة، فإنها تطبق نص المادة «21»، إذ يتم تقديم الطلب إلى رئيس مجلس الأمة، الذي بدوره يحيله إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، لمناقشته ورفع تقرير به إلى المجلس.

وأكدت الأمانة العامة في بيانها، على أن جميع تعاملاتها مع كل الأمور تنطلق التزاماً بالنصوص الدستورية، وأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ووفقاً لمعايير العدالة والشفافية التامة.

وشددت على ضرورة تحري الدقة في نقل الأخبار، وأخذها من مصادرها الرسمية، حتى لا يكون هناك تضليل للرأي العام.

العالم يترقب

جنوب أفريقيا، أو على الأقل ستقبل عدداً من البنود التسعة منه.

وتلتئم محكمة العدل الدوليّة، اليوم الجمعة، عند الساعة الواحدة، في جلسة نطق قرار القضاة الخمسة عشر، بعد مداولات استمرت أقل من أسبوعين. ومن المتوقع وجود عدد من المتضامنين مع القضية الفلسطينيّة أمام مبنى المحكمة وشخصيات سياسيّة.

كما سافرت وزيرة العلاقة الدولية والتعاون «الاسم الرسمي لوزيرة الخارجية» لجنوب أفريقيا ناليدي باندورا، أمس الأول الأربعاء، إلى لاهاي لحضور جلسة المحكمة التي اعتبرت «تاريخيّة»، كونها قد تُمهد لمحاكمة إسرائيل خلال السنوات القادمة، وتُعرف عن الوزيرة مواقفها المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني منذ سنوات وفي أكثر من مناسبة دوليّة.

يُذكر أن محكمة العدل الدوليّة ستعقد جلستها في 19 فبراير بقضية طلب استصدار مذكرة قانونيّة حول مدى قانونيّة الاحتلال الإسرائيلي المستمر، ويشمل ذلك في صيغته الحالية قطاع غزة على الأقل حتى السادس من أكتوبر، أي قبل اندلاع الحرب على غزة.

أمّا في ما يخص الادّعاءات الأوليّة في ما يتعلق بقضية إمكانية التقاضي الإجرائيّة واختصاص المحكمة أو صلاحيتها بالبت بالقضية، فاعتبر قانونيون أن الطاقم الإسرائيلي لم ينجح في إقناع المحكمة بأن لا صلاحية لها في الخوض بالقضيّة، لافتين إلى أن «إسرائيل فوضت المحكمة للتداول في نزاعات عند توقيعها على اتفاقية منع الإبادة الجماعيّة».

أضافوا حول مطالبة إسرائيل برفض الطلب والدعوى، بحجة عدم وجود صلاحية لتداول الموضوع قضائيًا، في ظل غياب نزاع ثنائي بينها وبين جنوب أفريقيا: «جنوب أفريقيا أسندت حقها بالتوجه للتقاضي على مفهوم «حقوق تتعلق بالجميع»، الذي تم تحديثه بعد الإجراءات في قضية غامبيا ضد ميانمار عام «2019». وهذا المفهوم يعني أن المبادئ والمعايير الأساسيّة في القانون الدولي، وعلى رأسها حظر الإبادة الجماعيّة، هي التزامات تقع على عاتق جميع الدول تجاه المجتمع الدولي ككل، وليس شرطا أن تكون الدولة المشتكية جزءًا من الحدث».

واعتبر القانونيون أنه من المفارقة في هذا الموقف أن القاضي الإسرائيلي أهرون باراك والذي يُمثّل دولة إسرائيل في المحكمة «هو أول من وسّع إمكانية التوجه للقضاء والاعتراف بمكانة المتوجه ومنحه الحق بالمثول أمام المحكمة حتى وإن لم يكن طرفًا في النزاع المباشر».

أمّا في ما يخص ادّعاء إسرائيل في المحكمة أن دولة جنوب أفريقيا لم تترك مجالًا للحوار واستعجلت اللجوء للقضاء، فقالوا: «لا يوجد أي اشتراط قانوني لمفاوضات أو جلسات استباقية بين الأطراف، أي أن جنوب أفريقيا غير ملزمة قانونيًا بأن تنصاع لشروط إسرائيل بالتفاوض قبيل الذهاب للمحكمة وعدم الانصياع لمطالب إسرائيل لا يجعل من سلوك جنوب أفريقيا غير قانوني. وطبعًا نظرًا لخطورة الوضع في غزة التي تحتم إيجاد حل سريع في ضوء تفاقم الأزمة الإنسانية وازدياد أعداد القتلى، فإن اللجوء السريع للقضاء هو الأمر المطلوب والملزم».

وعن محاولات إسرائيل تسييس توجه جنوب أفريقيا لمحكمة العدل الدوليّة، قال القانونيون: «إن جنوب أفريقيا إسرائيل وضعت بمأزق أيضًا في كل ما يتعلق بالتشكيك بالنوايا. فلا نتحدث عن دولة عدو ولا نتحدث عن دولة لديها نزاع على الحدود وما إلى ذلك. لذا لجأت إسرائيل للطعن بالنوايا الحسنة لجنوب أفريقيا بأنها استضافت ممثلا عن حماس وكأنها داعمة له، وهذا هراء إن لم يكن ادعاء سخيفا. لم يأت الطرف الإسرائيلي بأي أدلة قد تدل على وجود أسباب سياسيّة هجينة تقف وراء مطلب التقاضي».

أضافوا أن «جنوب أفريقيا لم تتردد بإدانة أحداث السابع من أكتوبر ووصفها بكلمات قاسية مثل «فظائع»، ولكنها شددت في الوقت نفسه على أن تلك الأحداث لا يمكن أن تكون مبررًا لفظائع أخرى تمارس ضد مدنيين».

وخلص هؤلاء القانونيون إلى القول إن «محاولات إسرائيل الطعن بادّعاء جنوب أفريقيا حول وجود نيةٍ من قبل إسرائيل لارتكاب إبادة جماعيّة، لم تكن طعنًا موفقًا من الناحية القانونيّة، كذلك الأمر بالنسبة للطعن بالحقائق المرفقة التي قدّمتها جنوب أفريقيا في الدعوى».